مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة
اسم الكاتب: م.د. نهرين جواد شرقي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/310
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة

م.د. نهرين جواد شرقي (*)

●المقدمة

منذ تاسيس الدولة التركية في عام ١٩٢٣ لم تطرأ على السياسة الخارجية التركية تغيرات نوعية وحاسمة مثل التي حدثت بعد انتهاء الحرب البادرة. اذ طوال الفترة الممتدة ما بين (١٩٢٣-١٩٩١) قُيدت السياسة الخارجية التركية وتبلورت بفعل المؤثرات الدولية، وكان جوهر السياسة الخارجية التركية انذاك يقوم على اربعة مرتكزات اساسية تمثلت بـ(الحفاظ على سيادة واستقلال تركيا، درء خطر الاتحاد السوفيتي، النزاع المستمر مع اليونان وقبرص والبحث عن السبل اللازمة لحماية المصالح التركية، وتعزيز العلاقات التركية مع الولايات المتحدة وحلف الناتو والمحافظة على تلك العلاقات). اما في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد تميزت السياسة الخارجية التركية، بالتركيز اكثر على علاقات حسن الجوار وعلى استخدام القوة الناعمة لتنفيذ سياساتها في المنطقة، وتبلورت ملامح ظهور تركيا كلاعب اقليمي مؤثر، وانخفض دور الجيش في صنع السياسة الخارجية، وبدأت القيادات التركية بالعمل الدؤوب للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، ودخلت تركيا بشكل مباشر في قضية الصراع الإسرائيل الفلسطيني، وباتت هناك رؤية جديدة لصانع القرار السياسي الخارجي التركي للمتغيرات الدولية والاقليمية ولعل ابرز مثال تطبيقي واضح في هذا الخصوص هي الرؤية التي طرحها وشرع بتنفيذها حزب العدالة والتنمية بعد وصوله للسلطة في عام ٢٠٠٢، لما انتجه برنامج هذا الحزب من نهضة اقتصادية كبرى ودور اقليمي مؤثر وتحالفات عدة مع قوى اقليمية ودولية.

* استاذ في فرع الدراسات الدولية / كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

تهدف هذه الدراسة إلى البحث واستكشاف التحول التركي في السياسات الداخلية والخارجية خلال تسعينيات القرن الماضي وصولاً الى يومنا هذا، من أجل التعرف على التطورات التي ولدت قوة الدفع البراغماتية في السياسة الخارجية لتركيا لانتزاع الفرص الجديدة الناشئة، في محاولة لرسم إطار نظري للسياسة الخارجية التركية يساعدنا على فهم تلك التحولات التي طرات على السياسة الخارجية التركية.

ومن اجل فهم التحول والانتقال في المنطلقات والمرتكزات الاستراتيجية للسياسة الخارجية التركية بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، لا بد للدراسة من الاجابة عن التساؤلات الاتية:

١/ ماهي مرتكزات السياسة الخارجية التركية قبل عام ١٩٩١؟

٢/ ما هي مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد عام ١٩٩١؟

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت تركيا بشكل عام وتركيا بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة بشكل خاص، الا انه لا زالت هناك حاجة لدراسة التحولات الجوهرية التي حدثت للسياسة الخارجية التركية ودراسة اسباب تلك التحولات، وهذا ما نأمل ان نقدمه في دراستنا هذه.

اولاً: مرتكزات السياسة الخارجية التركية قبل عام ١٩٩١

تأثرت السياسة الخارجية التركية بين الحربين العالميتين برؤية أتاتورك وشخصيته. فمعظم الكتاب اشاروا الى تركيا في تلك الفترة بـ "تركيا أتاتورك"، اذ كانت أهداف السياسة الخارجية في تلك الفترة محددة بسعي تركيا إلى الاعتراف بها من قبل القوى الكبرى ككيان ذو سيادة، والبقاء قدر الامكان على الحياد. وخلال هذه الفترة، ظلت السياسة الخارجية التركية مؤطرة بمعايير المفهوم الأيديولوجي الكمالي لاتفاقية مونترو وقضية هاتاي(١).

في الوقت نفسه، انصبت جهود السياسة الخارجية التركية على مسألة الموصل والتي كانت بمثابة الدافع لتركيا لتفعيل سياستها الخارجية في عشرينيات القرن الماضي. اذ شعرت تركيا بالحاجة إلى دعم قوة كبرى لها في هذه المسألة، وفي ذلك الوقت كانت القوة الرئيسية الوحيدة التي ترغب في الحفاظ على علاقات ودية مع

تركيا هي الاتحاد السوفيتي. ووقعت تركيا والاتحاد السوفياتي ميثاقا في ١٧ ديسمبر ١٩٢٥(٢). والى حد كبير، كان الميثاق امتدادا للمعاهدة السوفياتية التركية لعام ١٩٢١ والتي كرست مبدأ عدم التدخل وعدم الاعتداء والحياد (٣).

ولم يكن لهذا الميثاق اثر يذكر، خصوصاً بعد توقيع تركيا على ميثاق كيليوغ– برياند في ٢٧ أغسطس ١٩٢٨، وقد كان التوقيع على هذا الاتفاق بمثابة اعلان تركيا عن رغبتها في السلام العام، وقد فسر الاتحاد السوفياتي السابق هذه الخطوة على انها بداية التوجه التركي نحو الغرب. وعلى الرغم من ذلك استمرت علاقات التعاون التركية مع الاتحاد السوفياتي حتى عام ١٩٣٩.

في عام ١٩٣٩، كان موقف تركيا الدولي مهم للغاية، اذ أرسل هتلر (فرانز فون بابين) سفيرا لتدعيم العلاقات الالمانية – التركية . بيد أن بريطانيا وفرنسا ضمنتا تحالفا عسكريا مع تركيا، خصوصا بعد تحسن علاقات تركيا وانكلترا بعد اتفاق الموصل. اذ وقعت تركيا في ١٩ أكتوبر ١٩٣٩على معاهدة عدم الاعتداء مع فرنسا، ومن ثم تم توقيع معاهدة المساعدة المتبادلة بين بريطانيا وفرنسا وتركيا (٤). وهكذا، وجد القادة الأتراك أنفسهم في موقف حاسم بين ألمانيا من جهة، والغرب من جهة اخرى خلال الحرب العالمية الثانية. لكن في نهاية المطاف، حققت تركيا أهداف سياستها الخارجية خلال هذه الحقبة والمتمثلة بانها كسبت حماية ودعم القوى الكبرى انذاك (بريطانيا ، فرنسا)، وبالتالي الاستفادة من الدعم السياسي والامني والاقتصادي المقدم لها من قبل هذه القوى، كذلك حافظت تركيا على علاقات جيدة مع جيرانها والحفاظ على تمسكها بمبدا الحياد والذي عزز السلام في البلقان والشرق الأوسط على حد سواء .

هذا الحياد الذي كان احد ابرز المبادئ الكمالية التي كانت تمثل جوهر السياسة الخارجية التركية خلال فترة ما بين الحربين الكمالية وعامل اساس في تشكيل وصياغة السياسة الخارجية لتركيا والتي عززت من موقف تركيا الخارجي وساهمت في تحديث مجتمعها. اذ كانت القاعدة العامة لمصطفى كمال وحكومة الحزب الواحد فيما يتعلق بالسياسة الخارجية لتركيا واضحة، والتي تجسدت في الشعار التالي:

"السلام في الداخل والسلام في العالم"(٥). كذلك فقد كان هناك سبب اخر وراء الحياد التركي، هو ان صناع القرار للسياسة الخارجية في تركيا انذاك، شهدوا معظمهم النتائج الكارثية للحرب العالمية الأولى، لذلك تهربوا بشدة من اتباع سياسات المغامرة، وفضلت أنقرة أن تنتهج سلوك خارجي واقعي وغير مغامر، وأن تطبق جميع الأساليب الدبلوماسية الممكنة لحماية نفسها من الآثار المدمرة للحرب(٦).

ومع بداية الحرب العالمية الثانية بقت تركيا ملتزمة بالحياد ، اذ كان المرتكز الأكثر أهمية للسياسة الخارجية التركية في وقت الحرب هو بقاء واستمرار استقلال تركيا والحفاظ على سيادتها. وقد قاد هذا النهج الخارجي الحذر في تلك الفترة الى رفض تركيا المشاركة في إنشاء التحالفات او الدخول كطرف فيها. وحاولت تركيا الحفاظ على صيغ " العلاقات التقليدية " مع الدول الاخرى المتوسطة القوة، وبناء علاقات متينة مع الدول الكبرى من اجل تعزيز موقفها الدولي(٧).

لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، اذ قطعت تركيا وبصورة مفاجئة علاقاتها مع ألمانيا واليابان وأعلنت الحرب ضد برلين وطوكيو، وقد كان هذا الاعلان بمثابة عملا رمزيا في محاولة منها كي تصبح عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة، كذلك فان هذا الاعلان التركي للحرب على المانيا كانت الغاية منه تسليط الضوء على المخاوف التركية المتزايدة آنذاك بشأن السلوك السوفيتي تجاه تركيا. السلوك السوفيتي الذي تجسد بشكل واضح من خلال المطالب التي طرحها ستالين والتي تضمنت منح تنازلات إقليمية في شرق الأناضول وعلى طول المضائق إلى الاتحاد السوفياتي. وقد أدى هذا الوضع إلى تفاقم المخاوف التركية من النوايا السوفياتية. وكانت هذه المخاوف الدافع والمحرك الأساسي وراء سعي السياسة الخارجية التركية إلى الدخول في ترتيب أمني يضمن سلامتها الإقليمية ويحيد المطالب السوفياتية. ووفقاً لهذه المعطيات، لعبت السياسة الخارجية التركية دورا نشطا في تعريف الاتحاد السوفياتي كقوة توسعية، وقد كان لهذه الدبلوماسية التركية النشطة دورا هاما في اعتراف الولايات المتحدة بالمخاوف التركية وإيفاد السفينة الحربية ميسوري في أبريل ١٩٤٦. ثم أعقب هذا الفعل الرمزي إدخال تركيا في عقيدة ترومان(*)، بهدف تعزيز القدرات

الدفاعية اليونانية والتركية مع التزام واضح من الولايات المتحدة بدعم أمن هذين البلدين (٨)، لذا فقد أصبح التعاون العسكري والسياسي والاقتصادي الوثيق مع الولايات المتحدة والغرب مرتكزاً أساسيا في السياسة الخارجية التركية خلال فترة الحرب الباردة (٩).

وتبعاً لما سبق، فمن الواضح ان السياسة الخارجية التركية خلال فترة الحرب العالمية الثانية كانت تهدف الى الحفاظ على استقلال تركيا وسيادتها. وتبني تركيا نهجا حذرا ومتفهما للغاية، اذ حاولت تركيا في هذه الفترة عدم المشاركة في إنشاء تحالفات متضاربة. وعملت جاهدة من اجل الاستفادة قدر الامكان من تحالفها مع الغرب، في الوقت نفسه استغلال واستثمار مواردها الخاصة.

وثمة مفهوم حيوي آخر حاولت السياسة الخارجية التركية تحقيقه في تلك الفترة، وهو أن تركيا مستعدة دائما للوقوف والدفاع عن نفسها بنفسها (سياسيا واقتصاديا). فضلا عن ان المفاوضات شكلت في تلك الفترة جزءا هاما من السياسة الخارجية التركية. وباختصار، يمكن القول إن المرتكز الرئيسي للسياسة الخارجية التركية آنذاك هو البقاء على قيد الحياة، وربما تعزيز موقفها الدولي. وبالفعل فقد كانت السياسة الخارجية التركية تقوم على هذين المرتكزين في تلك الفترة وقد انجزتهم بجدارة.

وبغض النظر عن حقيقة ان تركيا استطاعت من خلال سياستها الخارجية تحقيق عدة اهداف استراتيجية – المذكورة اعلاه – خلال فترة الحرب العالمية الثانية، الا ان مكانة تركيا الاستراتيجية بالنسبة للغرب قد تناقصت بعد انتهاء الحرب، اذ لم تتلق تركيا أي مساعدة مالية من المملكة المتحدة ودول الغرب من أجل إعادة بناء وتطوير البلاد بعد الحرب، لكن الدعم الامريكي المالي والعسكري لتركيا ظل مستمرا، ولم يكن ذلك الدعم مقدم على أساس التعاون المتبادل ولكن بهدف تجنبها من الوقوع تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي السابق(١٠).

اذ ان الخطر المتمثل بالمد الشيوعي، والذي خشيت الولايات المتحدة من وصوله الى المياه الدافئة ومنابع النفط في منطقة الشرق الاوسط، ادى الى توقيع تركيا والولايات المتحدة اتفاقية ٨ ايلول ١٩٤٧ استنادا الى مبدا ترومان (١١). ونتيجة

لذلك، فقد اقيمت على الاراضي التركية قواعد عسكرية امريكية عدة، ومحطات تنصت ورادارات. فيما حظيت تركيا بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة الى درجة ان القوات البرية التركية كانت تتلقى الحصة الاكبر من بين قوات الحلف الاطلسي (١٢).

ومع وصول الخطر السوفياتي الى منطقة الشرق الاوسط والقوقاز، ادركت دول الغرب صحة التوجه الامريكي في دعم تركيا، لذا بدات دول الغرب في تدارك هذا الموضوع وبدأت في تقديم المكافئات لتركيا، ومن بين تلك المكافئات هو الموافقة على انضمامها إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (أويسك) في عام ١٩٤٨ واعتبارها واحدة من المشاركين المؤسسين(١٣).

وفي عام ١٩٤٩ تم التوقيع على معاهدة شمال الأطلسي (الناتو) من أجل الحفاظ على احتواء السوفيات. وقد حاولت تركيا الانضمام الى هذا الحلف لكن الولايات المتحدة لم توافق على هذا الامر على اعتباره ضغطاً اضافياً لايمكن تحمله من قبل دول الناتو، كذلك فقد اعترضت دول الناتو على رغبة تركيا في الانضمام للحلف، كون ان تركيا تقع خارج الاطار التعريفي للحدود الجغرافية للحلف، ولم تعتبرها مرشحا مناسبا، لذا فقد تم رفض طلبها في الانضمام الى حلف شمال الاطلسي في عام ١٩٥٠. وقد فسرت تركيا رغبتها في الانضمام الى الحلف على انه امر حيوي لامن تركيا ومرتكز اساس من مرتكزات سياستها الخارجية انذاك (١٤).

ولكن مع تصاعد اهمية دورها في الحرب الباردة بمواجهة التهديدات السوفيتية ومشاركتها في الحرب الكورية، منحت تركيا (جنبا إلى جنب مع اليونان) عضوية الناتو في عام ١٩٥٢، وبالتالي، ضمنت تركيا تحالفها مع الغرب وما ترتب على ذلك التحالف من منافع عسكرية واقتصادية غير محدودة، اذ في عام ١٩٥٤، وصلت المساعدات العسكرية الأمريكية إلى تركيا أعلى مستوياتها على الإطلاق (١٥).

وفي عام ١٩٥٥، لعبت تركيا دورا محوريا في بناء تحالف اقليمي شرق اوسطي ضمن السياسة الدفاعية الغربية القائمة انذاك على احتواء خطر الاتحاد السوفياتي، من خلال التوقيع على ميثاق بغداد بين تركيا والعراق في (٢٤ فبراير ١٩٥٥) للدفاع

المتبادل والأمن (١٦). كما انضمت بريطانيا العظمى وباكستان وإيران إلى هذا الميثاق. وقد أثار ميثاق بغداد غضب الدول العربية، وقد اعربت مصر عن معارضتها لهذا الميثاق واتهمت العراق باقامة علاقات مع اسرائيل. وقد ولدت ردود الفعل المصرية على ميثاق بغداد والعبارات القوية التي اطلقتها الدول العربية لتاييد لسوفييت ومناهضة الغرب المخاوف التركية من النفوذ السوفياتي، وعززت الشكوك بشأن التوسع الشيوعي في المنطقة مما استدعى تركيا الى إلى نشر الآلاف من قواتها على الحدود السورية عندما تولى الحزب الشيوعي السلطة في سوريا في عام ١٩٥٧ (١٧). وكان هذا الرد التركي هو اول الاشارات على لعب تركيا دور اقليمي من خلال تدخلها في المنطقة.

اذ من الواضح جداً، انه قبل ميثاق بغداد ١٩٥٤ وفي خضم التعاون اللامحدود بين تركيا والولايات المتحدة ودول الغرب لم تكن منطقة الشرق الاوسط تشكل رقماً مهماً في مرتكزات السياسة الخارجية التركية في ذلك الوقت، اذ كانت علاقات تركيا مع دول الشرق الأوسط ثانوية مقارنة بعلاقات تركيا مع الغرب (خاصة الولايات المتحدة). اذ إن أي محاولة تركية لتحسين علاقات التعاون في المنطقة (مثل ميثاق بغداد) كانت تُصد بشكوك ومخاوف الدول العربية تجاه تركيا، اذ ان الدول العربية لم تعتبر تركيا شريكا جديراً بالثقة، بل كانت تعدها جسماً غربيا في وسط البلدان الإسلامية.

ومرد هذا الامر ، هو ان أربعمائة سنة من الحكم العثماني تركت صورة سلبية في العقول العربية، وكان لها تأثير طويل الأمد على العلاقات التركية العربية من جهة. من جهة اخرى، تم تفسير التعاون العربي مع البريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى على أنه خيانة من قبل الأتراك. وقد سادت الشكوك وعدم الثقة في العلاقات، ونتيجة لذلك، فشلت العديد من المبادرات الإقليمية مثل (ميثاق بغداد) مع الجمهورية التركية الجديدة، كذلك فإن تحول المجتمع التركي على أساس المبادئ الكمالية عزز بالفعل التصورات العربية السلبية. كما اعتقدت الدول العربية أن تركيا قد تخلت عن تراثها

العثماني الإسلامي. وساهمت بتأجيج المشاكل الإقليمية مثل قضيتي (الموصل وهاتاي) مما ادى الى نشأة علاقات متوترة بالفعل (١٨).

كذلك، فقد كانت تركيا في تلك الفترة (مابين الحربين العالميتين) تؤيد سياسات الغرب بصورة مطلقة تجاه منطقة الشرق الاوسط وذلك لعدة اسباب اهمها (الامن القومي التركي، الحصول على المساعدات الاقتصادية الاوربية، توسيع تاثير ونفوذ تركيا في المنطقة) وكانت هذه الاسباب تشكل المرتكزات الاساسية للسياسة الخارجية التركية انذاك (١٩).

ومما زاد من حدة التوتر بين الدول العربية وتركيا انذاك هو التقارب التركي – الاسرائيلي. اذ تُعد تركيا أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل (٢٨ مارس ١٩٤٩)، واقامت علاقات دبلوماسية معها في عام ١٩٥٠ بإرسالها قائم بالاعمال التركية الى اسرائيل. وقد اعتبرت دول الشرق الأوسط في كثير من الأحيان اعتراف تركيا بإسرائيل هو خيانة كبرى للقضية الفلسطينية.

وبناء على ذلك، فقد ابتعدت تركيا عن محيطها الاقليمي ولم تُشرك نفسها في المشاكل الداخلية للبلدان الإسلامية. اذ هدفت الدولة التركية الجديدة انذاك إلى خلق مجتمع حديث وغربي على أساس رؤية علمانية عالمية متجاهلة للتراث العثماني في علاقاتها مع الدول الإسلامية. في فترة الحرب الباردة، شكلت علاقة تركيا مع دول الشرق الأوسط وفقاً لتحالفها مع دول الغرب، وذلك لخوفها من التوسع الشيوعي في المنطقة (٢٠).

لذلك يمكن القول انه في المرحلة الأولى من الحرب الباردة، بين ١٩٤٥ ونهايات الخمسينات من القرن الماضي، كانت السياسة الخارجية التركية تتسم بكونها رد فعل على التهديدات الخارجية ضد أمنها وسلامتها. وقد سمحت عضوية الناتو لتركيا بمواصلة جهودها الداخلية من أجل تحويل المجتمع نحو المدنية والتركيز على حماية أمنه وسلامته. وتزامنت المخاوف الأمنية التركية مع الولايات المتحدة من حيث درء التهديدات القادمة من القطب الاخر المتمثل بالاتحاد السوفياتي في خضم الحرب الباردة.

ومع بداية العام ١٩٦٠ شهد التوازن بين القطبين فترة من الانفراج، وهو ما يعني أيضا تخفيف مستوى التهديد السوفياتي لتركيا. فمن ناحية، فإن مستوى التهديد المنخفض قد أتاح لتركيا فرصة لمتابعة سياسات أكثر نشاطا في منطقتها. من ناحية أخرى، كان التهديد السوفيتي بمثابة الأساس والركيزة الاساسية لنفوذ تركيا في علاقاتها مع الغرب. وطالما كانت تركيا أداة مفيدة للمصالح الغربية ضد السوفيات، استمرت المساعدات الاقتصادية والعسكرية في التدفق. لكن شيئاً فشيئ فان الانفراج في العلاقات بين اقطاب الحرب الباردة، افقد تركيا تدريجيا قيمتها الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة(٢١). فضلاً عن ان الموقف الامريكي المعارض لتركيا في قضية قبرص اسهم في تراجع العلاقات التركية الامريكية تراجعا من الممكن وصفه بانه انشا (تحالفا مضطرباً) (٢٢).

وما حدث في ٢٧ ايار / مايو ١٩٦٠ زاد التعقيد في علاقات تركيا مع الغرب والولايات المتحدة وغير مسار السياسة الخارجية التركية من حيث مبادئها ومرتكزاتها. اذ أطاح الجيش التركي بالحكومة المدنية نتيجة لانقلاب عسكري. هذا التطور المحلي الجديد – انذاك – اثر بشكل فعال على السياسة الخارجية التركية واسهم في تغييرها جذرياً. الى جانب هذا الحدث المهم، بدأ الغرب بتحسين علاقاتهم مع دول الشرق الأوسط وحركة عدم الانحياز(٢٣).

وقد وضع الدستور التركي الجديد لعام ١٩٦١ الأساس لمجتمع تعددي، ونتيجة لذلك ظهرت جماعات مصالح جديدة على الساحة الداخلية لتركيا. وكفل الدستور الجديد حرية التعبير والمعتقد وتكوين الجمعيات. وأتاحت القواعد الانتخابية الجديدة فرصا لتمثيل الأحزاب الصغيرة. ولأول مرة في السياسة التركية، تم تأسيس حزب سياسي اشتراكي في عام ١٩٦١، وحزب العمال التركي (Türkiye İşçi Partisi – TİP). لذا ومع دستور ١٩٦١، أصبح هناك تأثير للعوامل المحلية على صنع السياسة الخارجية التركية(٢٤) وهذا ما لم يكن موجود قبل هذه الفترة.

وبحلول حزيران / يونيه ١٩٦٤، ونظرا لتدهور الظروف بالنسبة للأتراك القبارصة، وتحت الضغط المتزايد من جانب الشعب التركي ودون أي دعم دولي

للقضية، قررت الحكومة التركية التدخل عسكريا بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠. وقبل الاعلان رسميا عن هذه الخطط ابلغ الرئيس الامريكى السابق جونسون الحكومة التركية انه لا يوجد اجماع بين حلفاء الناتو بشأن التزاماتهم بضمان امن تركيا من قبل الولايات المتحدة اذا ما تسببت الحكومة التركية فى تدخل سوفياتي جراء هذه الخطوة. مما اثار هذا الامر حفيظة تركيا، وعلى اثرها ادركت تركيا أن الولاء غير المشروط للغرب يمكن أن يكون مكلفا لأمنها الخاص. وقد ازدادت الاحتجاجات التركية تجاه السياسة الاميركية في هذا الموضوع، لذا قررت الحكومة الامريكية خفض مساعداتها العسكرية لتركيا لتصل إلى ٦٣٧ مليون دولار في عام ١٩٦٤، مقارنة مع ٩٧١ مليون دولار في عام ١٩٦٣ (٢٥).

وفقاً لهذه التطورات، قررت تركيا تبني سياسة خارجية متعددة الأوجه، والتي تمثلت بتحسين العلاقات مع دول الشرق الأوسط ودول الكتلة الشيوعية وحركة عدم الانحياز، وطبقاً لهذا الواقع الجديد احل الناتو محل استراتيجيته المتمثلة في الانتقام الشامل(*) استراتيجية الاستجابة المرنة في حالة وقوع هجوم نووي سوفياتي. وكانت هذه إشارة واضحة لتركيا بأنه ينبغي اتخاذ خطوات ضرورية لتعديل سياستها الخارجية (٢٦). لكن العلاقات السوفياتية التركية استمرت بالتطور الايجابي وقد رحبت الإدارة السوفياتية بجهود تركيا بهذا الشأن وشهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين ارتفاعا ملحوظاً. اذ في عام ١٩٦٧، ارتفعت حصة تركيا في الميزان التجاري من ٧ % في عام ١٩٦٤ إلى ٢٩ % في عام ١٩٦٧(٢٧).

في عام ١٩٧٩، أطاحت الثورة الإيرانية الإسلامية بنظام الشاه الموالي للولايات المتحدة في إيران، وأثارت تصريحات الحكومة الإيرانية حول تصدير ثورتها لجميع أنحاء المنطقة مخاوف تركيا والولايات المتحدة بشأن احتمال وصول المد الاسلامي السياسي لتركيا ولدول المنطقة. لذلك بدات تركيا تستعيد اهميتها الاستراتيجية في المدرك الاميركي، وقد بدا هذا الامر واضحا من خلال ما قاله وزير الخارجية الاميركي الاسبق (كاسبر واينبرغر) في عهد الرئيس الامريكي الاسبق ريغان

(١٩٨٠–١٩٨٨) بان " تركيا قوية اقتصادياً وعسكرياً يعد امراً حاسماً بالنسبة لقدرة حلف الناتو على الردع، وهي ايضاً عنصر من عناصر الاستقرار في المنطقة" (٢٨).

لكن، من جانب اخر وعلى الصعيد الداخلي في تركيا، أدت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتصاعدة، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي، إلى تدخل عسكري في ١٢ سبتمبر / أيلول ١٩٨٠. وقد ظلت تركيا تحت ظل هذا النظام العسكري حتى عام ١٩٨٣. وخلافا لانقلاب ١٩٦٠، حظر التدخل العسكري لعام ١٩٨٠ جميع الأنشطة السياسية ومنع أي تطور نحو مجتمع مدني. ووجهت أشد الانتقادات من البلدان الأوروبية تجاه هذا النظام.

وبما أن النظام العسكري الذي جاء نتيجة الانقلاب في عام ١٩٨٠ يتناقض بوضوح مع القيم الأساسية لأوروبا الغربية، التي تسعى تركيا إلى تكييف نفسها معها، لذا فان هذا الانقلاب خلق توترات اضافية لوزارة الخارجية التركية مما اضطر السياسة الخارجية التركية إلى العمل تحت ضغط شديد. اذ حاول النظام العسكري في تركيا التوفيق بين الاهداف المتباينة في الوقت ذاته والمتمثلة في تحريك التكامل مع أوروبا الغربية مع الدفاع عن بنية النظام التركي الجديد كونه أقل من ان يوصف على انه نظام شبه ديمقراطي(٢٩).

ونتيجة لهذا الوضع الجديد، أُجبر صناع القرار التركي على البحث عن اتصالات وعلاقات بديلة، مما أدى إلى انفتاح تركيا على دول منطقة الشرق الأوسط وبلدان الكتلة الشرقية السابقة. لذلك من الممكن القول ان هذا الانقلاب كان سبباً في إعادة صياغة السياسة الخارجية التركية.

ايضاً، فقد ساهم انقلاب عام ١٩٨٠ في إحياء الحركات الإسلامية في تركيا. اذ بدأ الإسلاميون بتشكيل الأحزاب السياسية في تركيا. واخذ الإسلاميون تدريجيا بزيادة تأثيرهم في المشهد السياسي التركي، وازداد عدد المنظمات والحركات الإسلامية ازدياداً غير مسبوق، وقد افتتحت في ذلك الوقت (٣٥) مدرسة لاعداد الخطباء وائمة المساجد، و(٢٠) مؤسسة خاصة لتحفيظ القرآن الكريم. ووفقاً للمادة (٢٤) من دستور عام ١٩٨٢ التي جعلت التعليم الديني إلزاميا بالنسبة لطلاب المدارس

الابتدائية والمتوسطة والثانوية، عملت الحكومة التركية على تنفيذ هذا الامر. وفي عام ١٩٨٣، فاز حزب الوطن الأم (Anavatan Partisi – ANAP) في الانتخابات العامة الاولى منذ انقلاب ١٩٨٠، وكان العديد من المديرين التنفيذيين للحزب معروفين بموقفهم السياسي، بما في ذلك زعيمه (تورغوت أوزال) (٣٠).

من الواضح ان تلك الفترة (١٩٨٣–١٩٩١) والتي يمكن الاشارة لها على انها فترة تورغوت اوزال، مثلت نقطة التحول في السياسة الداخلية والخارجية لتركيا. اذ كان تورغوت أوزال موال سياسياً للولايات المتحدة مع وجود ميول دينية قوية لديه. وكان على استعداد للمجابهة مع المؤسسات الدستورية من أجل تنفيذ المزيد من السياسات التي تصب في مصلحة الولايات المتحدة. وقد كانت عملية صنع القرار الخارجي في فترة أوزال، تتسم بالتجانس والترابط والفهم الوثيق بين صناع القرار. وكان مسؤلوا الدولة يتكلمون بصوت واحد، ويحملون وجهة نظر واحدة، ويضعون مجموعة واحدة من الاهداف (٣١).

اذ تمكن الرئيس أوزال، الذي يتمتع بسلطات قوية وقيادة كاريزمية قوية، من استقطاب العلاقات الخارجية التركية من أجل تحقيق "رؤيته"(٣٢).

في هذه الفترة، بلغ التعاون الامريكي – التركي اوجه، وبالاخص بعد توقيع البلدين على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٨٠. وبهذا الاتفاق، أكدت تركيا على حماية المصالح الامريكية في المنطقة وسمحت تركيا للولايات المتحدة باستخدام المطارات التركية استخداماً عسكرياً، في المقابل ساهمت الإدارة الأمريكية في تحديث القوات العسكرية التركية (٣٣).

ان هذا التعاون الامريكي التركي والتدخل السوفياتي في أفغانستان خفض مستويات العلاقات السياسية والاقتصادية بين الاتحاد السوفياتي وتركيا، واستمرت هذه العلاقات المتوترة حتى أصبح غورباتشوف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي. وتحت إدارة غورباتشوف، تحسنت العلاقات التركية السوفياتية – السياسية والاقتصادية – بشكل ملحوظ، خاصة في النصف الثاني من الثمانينيات. وبالتحديد

في الفترة (١٩٨٧-١٩٩٠)، اذ ارتفع حجم التجارة بين البلدين من ٤٧٦ مليون دولار إلى ١.٨ بليون دولار (٣٤).

ومع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، ونتيجة للتطورات والمتغيرات الدولية والاقليمية ادركت تركيا بانها بحاجة ماسة الى الاهتمام أكثر بالأحداث الإقليمية، لذلك بدات السياسة الخارجية التركية تنتهج نهجاً اكثر فعالية ونشاطاً تجاه قضايا منطقة القوقاز (نزاع ناغورني كاراباخ)، والبلقان (البوسنة والهرسك وكوسوفا)، والشرق الأوسط (الكويت – شمال العراق). إن هذه التغيرات الجذرية في سياسة تركيا الخارجية التقليدية والمتمثلة في تخليها عن مبدأ العزلة والتدخل في القضايا الإقليمية ومشاركتها النشطة المتزايدة في النزاعات والصراعات للدول المجاورة لها، وفر لها القدرة على تحقيق العديد من المكتسبات الاقتصادية والسياسية.

لذا من المهم الاشارة، الى ان المخطط الرئيس في تحديد مرتكزات السياسة الخارجية التركية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٨٠ الى ١٩٩١) وما تحقق من مكتسبات، هو توركت اوزال. وعلى الرغم من أن خلفاء أوزال، وهم ديميريل ثم سيزر، حاولوا استخدام سلطاتهم في اعاد بناء نموذج الهيكل المؤسسي للسلطة الرئاسية، إلا أن السياسة التركية، المحلية منها والخارجية، لم تكن على مسار ثابت ولم تكن هناك رؤية واضحة متفق عليها للمصلحة الوطنية العليا لتركيا. كما كانت في وقت اوزال. مما ادى هذا الامر الى خلق توترات عدة داخل هيئات صنع القرار في البلاد بشكل خاص ومع الرأي العام التركي بشكل عام، وخير مثال على ذلك هو ما حدث خلال أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١.اذ أراد أوزال لتركيا المشاركة في الاحتلال الأمريكي للعراق. وقد عارضت المؤسسة العسكرية ووزارة الخارجية التركية بشدة هذا الموضوع، لكن اصرار اوزال على المشاركة ادى في النهاية الى حصاد جملة من المكافات من ضمنها، تغاضي الولايات المتحدة عن الانتهاكات التركية لحقوق الإنسان والحقوق المدنية خلال فترات الحكم العسكري نتيجة لدور تركيا المهم والفعال في تحقيق وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

بعد هذا الاستعراض السريع، يمكن ان نتوصل الى ان اهم المرتكزات للسياسة الخارجية التركية قبل عام ١٩٩٠، هي :

(١) تعزيز قيم المدنية والعلمانية للدولة التركية الحديثة.

(٢) المحافظة على سيادة واستقلال تركيا.

(٣) المحافظة على الحياد خلال فترة الحرب العالمية الثانية.

(٤) الحصول قدر الامكان على المساعدات الاقتصادية والعسكرية من دول الغرب والولايات المتحدة الامريكية.

(٥) التوجه نحو الغرب والولايات المتحدة الامريكية وبناء علاقات شراكة استراتيجية معهم.

(٦) بناء علاقات قوية مع اسرائيل على المستوى الاقتصادي والسياسي والامني.

ثانيا: مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد عام ١٩٩١

لقد كان لنهاية سياسات الحرب الباردة التي تميزت بالتنافس العالمي للقطبين آثار هائلة على النظام الأمني الدولي. ولم يقتصر الأمر على إعادة تشكيل وصياغة معايير الأمن الدولي فحسب، بل أضاف أيضا عناصر جديدة لم تكن مطروحة سابقاً، مثل الهجرة والطاقة والأمن البيئي إلى جدول أعمال السياسة الدولية. وقد أدى ذلك إلى إعادة هيكلة جذرية للسياسات الخارجية والأمنية للدول وصعود القوى الفرعية كمحاور جديدة مؤثرة في الأمن الدولي. كذلك، فان عدم وجود منافسة إيديولوجية وعسكرية عالمية ادى إلى نشوء دينامية إقليمية في السياسة الدولية أسفرت عن صعود قوى إقليمية ذات دور مؤثر وفعال.

ولم تقتصر تداعيات انتهاء الحرب الباردة على هذا الامر فحسب، بل اثرت وبشكل مباشر على اعادة صياغة السياسات الخارجية للدول ومن ضمنها تركيا. اذ ان التهديدات من الاتحاد السوفياتي اسهمت بشكل أساسي في صياغة مرتكزات واسس السياسة الخارجية التركية خلال سنوات الحرب الباردة، وبالتالي فان نهاية الحرب الباردة ادت إلى القضاء على التهديد السوفياتي لأمن تركيا. في ظل هذه الظروف

الجديدة، تناقصت الاهمية الاستراتيجية لتركيا بالنسبة لدول الغرب، على اعتبار ان التهديد الشيوعي لم يعد موجودا فعليا (٣٥).

طبقاً لهذه الاحداث والمتغيرات في البيئتين الدولية والاقليمية بعد عام ١٩٩١، اشار الكثير من المراقبين والباحثين الى أن تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة قد اكتسبت الحرية في اتباع سياسة أكثر نشاطا، وخاصة داخل منطقتها، لأن الخطر الشيوعي قد اختفى (٣٦). ونتيجة لذلك، تم طرح رأيين بشأن مستقبل تركيا ، الاول : تركيا كدولة مؤثرة محورية بعد عام ١٩٩١(٣٧) والراي الثاني : تركيا على وشك الانهيار(٣٨).

هذه الاحداث والمتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة – بعد نهاية الحرب الباردة – فرضت نفسها كعنصر رئيس في اعادة رسم وبلورة السياسة الخارجية التركية بعد عام ١٩٩١، اذ باتت السياسة الخارجية التركية ترتكز على امرين اساسيين، الاول هو اعادة تعريف الامن القومي التركي. والثاني، تعريف تركيا بشكل متزايد على أنها قوة إقليمية ناشطة(٣٩).

ان هذين المرتكزين للسياسة الخارجية التركية بعد عام ١٩٩١ قد خلص لهما صانعوا القرار السياسي الخارجي التركي، بعد ان تحرروا من المقتضيات الامنية لنظام ثنائي القطبية، اذ ان انتهاء هذا النظام، اوجد مساحة كبيرة للاتراك ليلعبوا ادوار جديدة تعبر عن قوة إقليمية مستقلة. كذلك، فان صانعوا القرار الخارجي التركي أعربوا عن اعتقادهم بأن عدم الاستقرار في عالم القطبية الاحادية يتطلب من تركيا أن تشارك بنشاط في قضايا الأمن الإقليمي(٤٠).

ولا ينبغي هنا اغفال حقيقة مهمة، وهي ان هذه المتغيرات الجديدة (الاقليمية والدولية) ادت الى تفاقم المخاوف الأمنية للجيش التركي في تلك المرحلة، مما أدى إلى بروز اعتبارات أمنية جديدة بين النخب العسكرية في تركيا(٤١). وقد تبلورت المخاوف الامنية الجديدة لتركيا بعد انتهاء الحرب الباردة بثلاث نقاط اساسية، وهي : الخوف من تخلي الغرب عن تركيا، الخوف من فقدان الاراضي التركية، والمتغيرات الجديدة بعد عام ١٩٩١ والتي فرضتها الحتمية الجغرافية (دول الجوار) .

كذلك فان جملة من المتغيرات الاخرى لعبت دور كبير في تعزيز مثل هكذا قناعات – المشاركة النشطة في القضايا الاقليمية – لدى صناع القرار الخارجي في تركيا، مثل تفكك الاتحاد اليوغوسلافي والسوفياتي وحرب البلقان في التسعينيات، وحصول الاكراد على الحكم الذاتي في شمال العراق، كل هذه المتغيرات عززت من قناعة النخب الحاكمة بأن تركيا أصبحت أكثر عرضة لانعدام الأمن في المناطق المجاورة لها. ومع ذلك، فإن هذه التغيرات الجذرية في محيطها الجغرافي والاقليمي اوجدت مناطق جديدة في متناول تركيا والتي كانت مغلقة في السابق أمام السياسة الخارجية التركية (٤٢).

طبقاً لهذه التطورات، فان مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة تعرض مشهد جيوسياسي متكامل، وهو واقع جديد يتطلب رؤية جغرافية استراتيجية متكاملة. لذلك، اتى التوجه الإقليمي للسياسة الخارجية التركية بخارطة أكبر للنفوذ والنشاط التركي الذي يمتد عبر البلقان والقوقاز وحوض بحر قزوين والبحر الأسود وشرق المتوسط والشرق الأوسط والخليج وشمال أفريقيا. وبرزت تركيا في مناطق مختلفة باعتبارها "لاعبا مؤثر في البيئات السياسية والاقتصادية".

وطبقاً لمرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد عام ١٩٩١، فقد باتت تركيا تمارس ادواراً مغايرة لما كانت عليه، واضحت مضطرة للتعامل مع عدة قضايا تمس تركيا سياسياً، اقتصادياً وامنياً.

فبالنسبة لعلاقات تركيا مع الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد توقع العديد من الباحثين في الشان التركي، فقدان تركيا مكانتها واهميتها في الاستراتيجية الامريكية، الا ان التوقعات لم تكن صحيحة تماما، ففي اطار المتغيرات الدولية واعادة الولايات المتحدة رسم استراتيجيتها العالمية ازدادت اهمية الدور التركي في منطقة الشرق الاوسط وذلك بحكم موقعها الجيوسياسي الحيوي بين اسيا واوربا، وقدرتها على القيام بادوار مؤثرة بالبلقان واسيا الوسطى والقوقاز والشرق الاوسط في مواجهة خصوم واشنطن، وما زاد من اهمية تركيا في الاستراتيجية الامريكية هو ظهور مصادر

جديدة للطاقة (النفط والغاز) بكميات كبيرة في دول حوض بحر قزوين التي تربطها بتركيا علاقات تاريخية وقومية وثقافية عميقة الجذور(٤٣).

ومما عزز من مكانة واهمية تركيا في الاستراتيجية الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، هو استمرار الصراع الاسرائيلى – الفلسطينى، وادراك صانع القرار الاميركي الحاجة الماسة لتركيا من اجل حماية المصالح الامريكية وتنفيذ سياساتها في المنطقة والمتمثلة في "نشر الديمقراطية واقتصاد السوق" في مناطق القوقاز وآسيا الوسطى.

اذ يقول (مارتن انديك) **Martin Indyk** ابان فترة حكم الرئيس السابق (جورج بوش) واصفاً اهمية تركيا في تنفيذ الاستراتيجية الاميركية – التي تنظر الى المنطقة على انها وحدة استراتيجية واحدة من الخليج العربي الى البحر المتوسط ومن بحر عمان الى البحر الاسود لاسباب عدة منها :اسرائيل والطاقة والمضايق والاسواق الاستهلاكية – انه " ... مع انتهاء الحرب الباردة يلزم اعادة تحديد المنطقة ... وستلعب تركيا دوراً مهماً في الشرق الاوسط ... ان تركيا ذات شأن خطير وذات موقع استراتيجي وقوة عسكرية وحليف للولايات المتحدة منذ وقت طويل وأحد تحدياتنا ان نجد طريقة استعمال افضل لهذه العوامل في السعي وراء اهدافنا في الشرق الاوسط"(٤٣).

وبالفعل، فعندما اندلعت ازمة الخليج في آب / اغسطس ١٩٩٠ صوت مجلس الأمن لصالح تنفيذ حظر اقتصادي على العراق (قرار مجلس الأمن ٦٦١). وقد استجابت تركيا للقرار بشكل مباشر، وأغلقت خط أنابيب النفط كركوك – يومورتاليك، وأوقفت تجارتها مع العراق (التي بلغت نحو ملياري دولار سنويا). علاوة على ذلك، فقد كانت هناك رغبة لدى الحكومة التركية فى المشاركة فى التحالف العسكرى بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق، الا ان مقاومة أحزاب المعارضة فى البرلمان حالت دون اصدار مثل هذا القرار. واقتصرت مشاركة تركيا على السماح للقوات الأمريكية وقوات التحالف باستخدام القواعد الجوية العسكرية التركية لتنفيذ العمليات في العراق (٤٤). وتماشياً مع هذا التوجه الخارجي التركي، اكد (يلدرم اقبولوط) على تصريح اوزال في ٧ نيسان ١٩٩١ عندما قال : "ان تركيا مهتمة دائما بارساء الامن والاستقرار في

منطقة الشرق الاوسط والتعاون بين دول المنطقة، وسوف تواصل اهتمامها هذا في المستقبل. وتعتقد تركيا ان المسؤولية الرئيسة في اي ترتيب في منطقة الخليج تقع على عاتق الدول العربية وتركيا والتي يجب ان تؤدي دوراً رائداً في هذا الصدد"(٤٥).

لكن مع بداية عام ١٩٩٥، بدات الولايات المتحدة بشرط مساعدتها الاقتصادية والعسكرية لتركيا من اجل تعديل مسار سياساتها تجاه قضايا داخلية وخارجية منها (حقوق الإنسان، القضية الكردية والمشكلة القبرصية)، وهذا الامر جاء نتيجة لجماعات الضغط اليونانية والأرمنية في مجلس الشيوخ الأمريكي، وتماشياً مع رغبة دول الاتحاد الاوربي في هذا الشأن. واقترح السناتور داماتو أن يتم تجميد المساعدات الأمريكية لتركيا اذا لم توقف تركيا حربها مع الأكراد، وان تعترف بحقوقهم وتسحبت قواتها من شمال قبرص في عام ١٩٩٥.

ومن الواضح ان شرط المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية لتركيا اثر الى حد كبير في العلاقات التركية الاميركية، اذ خلال فترة الحرب الباردة، كانت تركيا واحدة من أكبر المستفيدين من المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية (١٩٤٦ – ١٩٨٥)، اذ كانت تركيا ثالث أكبر متلق للمساعدات العسكرية الأمريكية بعد اسرائيل ومصر، بما مجموعه أكثر من ٧.٨ مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن هذا العدد لا يشمل ٥٢% من المساعدات التي وصلت إلى تركيا من دول الغرب(٤٦).

وبالفعل ففي عام ١٩٩٧، خُفضت المعونة الأمريكية لتركيا إلى قرض قيمته ١٧٥ مليون دولار ومنحة نقدية قدرها ٢٢ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٨، زاد هذا الرقم بدرجة أكبر قليلاً. وقد جاء الانخفاض فى المساعدات الاقتصادية الامريكية نتيجة لتزايد اهمية وتاثير قضايا حقوق الانسان وحزب العمال الكردستانى وقبرص في العلاقات التركية الامريكية (٤٧).

اما بالنسبة لعلاقات تركيا مع اسرائيل بعد عام ١٩٩٠، فقد حدثت تطورات عديدة أسهمت في تحسين التعاون بين تركيا وإسرائيل. اذ ان فشل تطور العلاقات التركية العربية في متابعة الإقلاع السريع مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي اسهم

في تشجيع تركيا على تعزيز علاقاتها مع إسرائيل(٤٨). وقد رفعت تركيا علاقاتها الدبلوماسية إلى مستوى سفير مع منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١(٤٩). وفي ١٥ تموز ١٩٩٢ وصل حاييم هيرتسوغ رئيس وزراء اسرائيل الاسبق الى اسطنبول لحضور الاحتفالات بمناسبة الذكرى الـ ٥٠٠ لنزوح اليهود من اسبانيا الى الدولة العثمانية، واثناء اللقاء بين هيرتسوغ واوزال وديمرئل عُرض على المدعوين رسالة بشريط فديو من جورج بوش، تضمنت الثناء على فتح الدولة العثمانية ابوابها للاجئين اليهود القادمين من اسبانيا، وحقيقة انهم يعيشون بسلام منذ خمسمائة عام وهو مثال على امكانية تعايش اليهود والمسلمون معاً (٥٠).

وتوالت الزيارات بين القادة الاتراك والاسرائيليين، ولعل ابرزها هي زيارة شمعون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلي الاسبق الى انقرة في ٢٢ نيسان ١٩٩٣ اثناء تشييع جثمان توركت اوزال في اسطنبول، اذ اعلن بيريز : " ان بامكان تركيا واسرائيل ان تقومان بتعاون مشترك لمواجهة الارهاب، اذ ان الدولة الاكثر خطرا في الشرق الاوسط هي ايران، لكونها تدعم حزب الله وحركة حماس اللذين اقاما قواعد لهما في السودان... فضلا عن ذلك، فان ايران قد بدات بشراء الاسلحة من روسيا والصين وكوريا الشمالية. وفي هذا الصدد، لابد من القيام بتحالف نفسي ضد ايران وليس اجراءات عسكرية او اتخاذ تدابير اخرى من جانب الامم المتحدة" (٥١).

بعد ذلك، زار رئيس الوزراء التركي الاسبق تانسو تشيلر اسرائيل في عام ١٩٩٤ والرئيس الاسبق سليمان ديميريل في عام ١٩٩٥. وقد سجلت هذه الزيارات أعلى مستوى في العلاقات منذ عام ١٩٤٨. وخلال زيارة الرئيس ديميريل، تم توقيع أربع اتفاقيات مع إسرائيل بشأن التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة وتعزيز الاستثمار الثنائي ومنع الازدواج الضريبي(٥٢).

وفقاً لهذه التطورات، وقعت تركيا وإسرائيل اتفاقيات تعاون عسكري في شباط / فبراير ١٩٩٦. ومن الواضح إن هذا الاتفاق كان جزءا من ميثاق الدفاع الأمريكي – الإسرائيلي الذي تم التوقيع عليه في عام ١٩٩٥ والذي توقع وجود شبكة من التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط . واتفقت تركيا واسرائيل على عقد دورات

تدريبية مشتركة للقوات الجوية والزيارات البحرية المشتركة وبرامج التدريب للعسكريين. كما سمحت تركيا لاسرائيل باستخدام المجال الجوى التركى لتدريب القوات الجوية الاسرائيلية. وفي آب / أغسطس ١٩٩٦، تم التوقيع على اتفاق التعاون في مجال صناعة الدفاع بين تركيا وإسرائيل وتم تاسيس قاعدة لنقل المعلومات الاستخبارية والخبرة العسكرية. وفي العام نفسه، تم التوقيع على اتفاق ثالث قامت إسرائيل من خلاله بتحديث الطائرات المقاتلة التركية من طراز F–4، واشترت تركيا صواريخ Popeye-I and Popeye II air-to-surface الإسرائيلية (٥٣). وقد أثار هذا التعاون العسكري التركي الإسرائيلي المتزايد الانتقادات العربية. وقد وصفت صحيفة لبنانية بأنها "تحالف ضد كل العرب". وقد أعرب الرئيس المصري الاسبق مبارك عن شكوك مصر في طبيعة التحالف التركي الإسرائيلي (٥٤). لكن التعاون ظل مستمراً بين تركيا واسرائيل في قضايا الامن ومكافحة الارهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية(٥٥).

اما فيما يخص علاقات تركيا بروسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، اذ مع هذا التفكك اختفت أكبر مخاوف تركيا الامنية. هذه التطورات دلت على بداية حقبة جديدة للعلاقات التركية الروسية. وفي الوقت نفسه، اظهرت فرصة جديدة لتركيا لتطوير علاقاتها مع الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى والقوقاز. ولكن هذه البداية الجديدة لم تخل من المضاعفات. اذ حتى بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، ظلت تركيا تشعر بالقلق إزاء الأنشطة الروسية في المنطقة. وذلك بعد ان اقامت روسيا علاقات وثيقة مع إيران، ومحاولتها بيع صواريخ S–300 إلى القبارصة اليونانيين(٥٦)، فضلاً عن رفض روسيا خفض عدد القوات على جناحها الجنوبي وفقا لاتفاق القوات التقليدية في أوروبا. من ناحية أخرى، أسهم التعاون في مجال الغاز الطبيعي وارتفاع مستوى التجارة بعد الحرب الباردة إسهاما كبيرا في تحسين العلاقات بين روسيا وتركيا(٥٧).

وبصورة عامة، فقد شهدت تسعينات القرن الماضي تطوراً واسعاً وكبيراً فى العلاقات التركية الروسية. وبالاخص بعد رفض الاتحاد الاوربي طلب تركيا في

الانضمام له، اذ سعت تركيا بعدها إلى تحسين علاقاتها مع روسيا والجمهوريات السوفياتية السابقة. وقد زار رئيس الوزراء التركي السابق سليمان ديميريل موسكو في عام ١٩٩٢، وتم التوقيع على معاهدة حسن الجوار بين تركيا وروسيا لتشجيع المزيد من التعاون (٥٨). وفى عام ١٩٩٢ بدأ مشروع التعاون الاقتصادى للبحر الاسود فى اجتماع عقد فى اسطنبول بين تركيا وبلغاريا ورومانيا ومولدوفا واوكرانيا وروسيا وجورجيا وارمينيا واذربيجان واليونان والبانيا. وقد ارتفع حجم التجارة بين روسيا وتركيا مقارنة مع عام ١٩٨٥، اذ بلغ حجم التجارة بين تركيا وروسيا ٤١٠ مليون دولار في عام ١٩٨٥، وارتفع إلى ٤ بليون دولار في عام ١٩٩٧. وبلغ حجم التجارة مع الدول القوقازية ١ بليون دولار في عام ١٩٩١. وقد زار رئيس الوزراء الروسي السابق فيكتور تشيرنوميردين أنقرة في نيسان / أبريل ١٩٩٧. وتم توقيع اتفاقية خط أنابيب الغاز خلال هذه الزيارة(٥٩). وتزامنت زيارة رئيس الوزراء التركي السابق بولنت اجاويد لموسكو عام ١٩٩٩ مع العملية العسكرية الروسية الثانية في الشيشان. وعلى الرغم من رد الفعل العام، فان الوفد التركي ركز على الجانب الاقتصادي للزيارة، وهو مشروع (Blue Stream Project).

وفيما يخص السياسة الخارجية التركية تجاه جمهوريات اسيا الوسطى، فبعد تفكك الاتحاد السوفياتي واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى، حاولت تركيا لعب دور الشقيق الاكبر، وتوفير التوجيه لهذه الجمهوريات من خلال تحويلها إلى اقتصاد السوق المفتوح وتعزيز اسس الدمقراطية. وقد كان للروابط الدينية والعرقية والثقافية والتاريخية دور في التعاون الوثيق بين تركيا وتلك البلدان. لكن وعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، فقد كانت روسيا تخطط لإعادة الظهور كقوة كبرى ومواصلة الحفاظ والدفاع عن مصالحها في الجمهوريات السوفياتية السابقة. في الوقت نفسه، كانت القدرة الاقتصادية المحدودة لتركيا غير مؤاتية على لعب دور مؤثر هناك. والأهم من ذلك، أن آخر شيء كانت تلك الجمهوريات بحاجة إليه هو أخا آخر بعد ٧٠ عاما من وصاية موسكو. وهكذا، فإن محاولة تركيا في لعب دور الوصي على تلك الجمهوريات كانت تؤثر على العلاقات بشكل غير فعال وغير مجدي(٦٠). وعلى

الرغم من ذلك، فقد استطاعت تركيا من تطوير علاقات تعاونية مع جورجيا وأذربيجان، اذ أعلنت تركيا عن عزمها على بدء "التعاون الاستراتيجي" مع أذربيجان في عام ١٩٩٧، ووقعت اتفاقا للتعاون العسكري مع جورجيا في عام ١٩٩٩، وقدمت تركيا لجورجيا وأذربيجان المساعدة في تحديث قواتهما العسكرية. وقد توج هذا التعاون بين تركيا وجورجيا وأذربيجان باتفاق التعاون الأمني التركي – الجورجي الأذربيجاني، الذي وقع في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢(٦١).

وعلى صعيد العلاقات التركية الاوربية بعد عام ١٩٩١، فقد اشرنا سابقاً في هذه الدراسة، الى ان نهاية الحرب الباردة افقدت تركيا قيمتها الاستراتيجية بالنسبة لدول الغرب، اذ ان تفكك الاتحاد السوفياتي ادى الى اختفاء الخطر المتمثل بالمد الشيوعي في منطقة الشرق الاوسط، وبذلك فقد مرت العلاقات التركية مع دول الغرب بفترة ركود غير مسبوقة خلال السنوات الاولى من عقد التسعينيات للقرن الماضي.

اذ ان انهيار الكتلة الشيوعية ودخول اوربا الشرقية عهد اقتصاد السوق المفتوح والديمقراطية، اثر بشكل ملموس على حركة تركيا الاوربية وبالذات على رغبتها في الانضمام الى (الاتحاد الاوربي). فتركيا التي حاولت منذ اتفاق انقرة ١٩٦٣، ان تصبح عضواً في المجموعة الاوربية صدمت باعطاء الاتحاد الاوربي الافضلية في انضمام اعضاء جدد اليه من دول اوربا الشرقية (الشيوعية سابقاً) (٦٢).

لكن قرار الاتحاد الأوروبي بقبول تركيا كدولة مرشحة في قمة هلسنكي التي عقدت في ديسمبر ١٩٩٩ مثل نقطة تحول أساسية لتركيا في علاقاتها مع دول الغرب. وجاءت الخطوة الثانية في مسار ترميم العلاقات التركية الاوربية، بعد ان نشرت المفوضية الأوروبية وثيقة شراكة الانضمام في آذار / مارس ٢٠٠٠. على اثر ذلك، اعدت تركيا برنامجها الوطني الذي تضمن الإصلاحات التي يتعين على البلد تنفيذها من أجل الوفاء بمعايير كوبنهاغن. وبالفعل، تم إطلاق سلسلة من الإصلاحات في البرلمان، بما في ذلك رفع الحظر عن البث والتدريس باللغة الكردية، وزيادة عدد المدنيين في مجلس الأمن القومي، وإلغاء عقوبة الإعدام (٦٣).

وبذلك فان المتغير الاوربي، قد استطاع في تلك الفترة من التاثير على السياسة الداخلية والخارجية لتركيا من خلال دفع تركيا لتبني جملة من الاصلاحات الداخلية والخارجية. اذ ان تعزيز الاصلاحات الداخلية في تركيا من اجل تلبية المعايير السياسية التي وضعها الاتحاد الأوروبي، واصرار الاتحاد الأوروبي على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الموجودة بين تركيا والدول التي تقع في محيطها الاقليمي، وزيادة عدد الأعضاء المدنيين في مجلس الأمن القومي، اثرت بمجملها بشكل كبير على بوصلة السياسة الخارجية التركية (٦٤).

وفقاً لما سبق، بامكاننا تلخيص اهم مرتكزات السياسة الخارجية التركية في العقد الاول من القرن الماضي، بالنقاط التالية:

١. اعتماد مفهوم التصور الذاتي، اذ وفق هذا المفهوم يكون رسم السياسة الخارجية مبنيا على تحليل الاستمرارية الحضارية والتحولات الاقليمية والدولية وبناء السياسة الخارجية وفق العمق الحضاري والتاريخي لتركيا.

٢. استخدام العمق الاستراتيجي، من حيث بناء السياسة الخارجية وفقا للبعد الجيوبولتيكي والامتداد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتاريخي.

٣. مركزية الدور التركي الاقليمي والدولي(٦٥).

٤. استخدام القوة الناعمة اقليميا.

٥. التوجه نحو الشرق.

٦. انتهاج سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار.

٧. تبني سياسة الموازنة في التوجه نحو الشرق والغرب.

ومع فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢، حدثت تغييرات هامة في الشرق الأوسط. اذ أدى غزو العراق في عام ٢٠٠٣ إلى اعادة رسم الخارطة الامنية والسياسية في المنطقة، بسبب نشوب حرب أهلية في الداخل العراقي، وظهور كيان كردي شبه مستقل في شمال العراق. هذه المتغيرات الجديدة فرضت على صانع القرار الخارجي التركي واقع جديد عليه التعامل

معه بالشكل الذي يحفظ المصالح التركية ويحقق الاهداف التي تسعى الى تحقيقها في المنطقة.

وتجدر الاشارة، الى ان السياسة الخارجية التركية التي اعيد بلورتها ورسم اهدافها ومرتكزاتها من قبل حكومات حزب العدالة والتنمية المتعاقبة تختلف اختلافا كبير عن السياسة الخارجية التركية في عقد التسعينيات من القرن الماضي. اذ اتسمت السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية بالتركيز اكثر على علاقات حسن الجوار واستخدام القوة الناعمة بشكل اكبر، وبالتالي بدات تركيا تتحرك تجاه "قوة إقليمية اكثر نشاطاً".

ان المرتكزات الجديدة للسياسة الخارجية التركية التي جاءت مع وصول حزب العدالة والتنمية كانت نتاج رؤية واسعة للتحولات الخارجية والداخلية.

فعلى المستوى الدولي، فان جميع الحكومات التي تعاقبت على السلطة في عقد التسعينيات من القرن الماضي، لم تكن تلبي ما كانت تطمح اليه تركيا. اذ لم يكن لها دور فعال، وكان موقفها فيما يتعلق بالقوى الكبرى في النظام الدولي الجديد غير واضح (٦٦)، وكانت الحكومات التركية في تلك السنوات تشعر بالقلق إزاء أزمة الهوية الناشئة في العلاقات الخارجية. وعلى الرغم من أن صانعي السياسة الخارجية التركية كانوا يدركون الاهمية الاستراتيجية لتركيا بالنسبة لدول الغرب والولايات المتحدة، إلا أنهم كانوا معزولين عن الكتلة الغربية نتيجة لاستبعاد تركيا من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وازدياد الانتقادات الموجهة لقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في تركيا. علاوة على ذلك، فإن علاقات تركيا الغير واضحة مع إسرائيل وانعدام الشفافية فيها وزيادة التشكك في طبيعة هذه الشراكة من قبل دول الشرق الاوسط لم تكن تسمح لتركيا بإنهاء عزلتها عن دول الشرق الأوسط. كذلك، فقد أدى عدم الاستقرار المستمر للنظام السياسي في تركيا وحكومات الائتلاف القصيرة الأجل إلى الفشل في التكيف مع الظروف المتغيرة في العلاقات الدولية في عقد التسعينيات من القرن الماضي(٦٧).

طبقاً لهذه الرؤية، فقد بدأ حزب العدالة والتنمية سياسة إصلاح حازمة من أجل بدء مفاوضات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي والتي شملت السيطرة المدنية النشطة للجيش. واستحدث صانعو السياسة الخارجية استراتيجيات متعددة الأبعاد لتحسين العلاقات مع مناطق وبلدان متعددة في نفس الوقت.

وسرعان ما استطاعت تركيا من التعريف بنفسها على انها قوة اقليمية فاعلة ومؤثرة. وبدا يشار إلى النشاط التركي في المنطقة على أنه تحول نموذجي من النهج الكمالي التقليدي للسياسة الخارجية. اذ استخدمت تركيا استراتيجية القوة الناعمة(٦٨). وشكلت القوة الناعمة المرتكز الاساس للسياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية. وشرعت تركيا في عملية التواصل مع الدول المجاورة لها، واعلن داود أوغلو، عندما عين كوزير للخارجية عن "سياسة تصفير المشاكل" مع الدول المجاورة باعتبارها العمود الفقري لنهج تركيا الخارجي الجديد تجاه القضايا الأمنية الإقليمية. فاتخذت الحكومة التركية خطوات جريئة لتحسين علاقاتها الثنائية مع مختلف دول الجوار في الجوانب الاقتصادية والسياسية والامنية، مما أدى إلى تعزيز الحوار البنَّاء في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف(٦٩).

اما على المستوى الاقليمي، وبالتحديد علاقات تركيا مع اسرائيل، فقد شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي، تقاربا تركيا اسرائيليا واضحا، من خلال توقيع عدة اتفاقات شملت حرية التجارة والسياحة، واتفاق التعاون العسكري في عام ١٩٩٦. ومن الواضح إن السبب وراء هذا التحالف الاستراتيجي هو شواغل استراتيجية مشتركة، اذ ان القضايا المشتركة مع سوريا (مقاطعة هاتاي في حالة تركيا ومرتفعات الجولان في حالة إسرائيل) ودعم سوريا لحزب العمال الكردستاني وحزب الله وحماس، وانخفاض ثقة تركيا في حماية الناتو لها ضد التهديدات القادمة من الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة، جميع هذه القضايا والاسباب دفعت بتركيا الى التوجه في علاقة شراكة وتعاون سياسية وامنية واقتصادية مع اسرائيل(٧٠).

لكن هذا الحال لم يستمر بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، اذ اصبحت تركيا اكثر تعاطفا مع الفلسطينين في صراعهم الدائر مع اسرائيل، وآخذ هذا

التعاطف في الازدياد مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في عام ٢٠٠٠، وفي تلك المرحلة بدأ السياسيون الأتراك يستجيبون للراي العام التركي الذي طالب بتخفيض الدعم لإسرائيل والوقوف مع الفلسطينيين (٧١). وفي ابريل ٢٠٠٢ قال رئيس الوزراء التركي الاسبق بولنت اجاويد " ان اسرائيل ترتكب ابادة جماعية ضد الفلسطينيين"(٧٢). وفي عام ٢٠٠٤، دعا رئيس وزراء إسرائيل إلى تصنيف تركيا على انها "دولة إرهابية" خصوصا بعد العمليات العسكرية في غزة. وفي نفس العام، احتج اردوغان على شيمون بيريز في مؤتمر دافوس، بسبب الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة. وبعد انتخاب حماس في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، اعربت تركيا لممثل حماس في دمشق عن نيتها في الوساطة بين حماس وإسرائيل. وبررت تركيا الدعوة على أساس رغبتها في حث حماس على نبذ العنف والوفاء بمسؤولياتها من خلال محاولة توجيه الفلسطينيين نحو السلام. ومع ذلك، فقد اعتبر ذلك أمرا مرفوضا من قبل اسرائيل، لأنه كان يعني – حسب وجهة نظر اسرائيل– اعطاء حماس درجة من المشروعية والاعتراف بها كسلطة رسمية في فلسطين(٧٣). وفي عام ٢٠٠٧ اجتمع محمود عباس وشيمون بيريز في أنقرة لوضع خطة للسلام الشامل بين الفلسطينين واسرائيل، ولكن هذه المحاولة كانت من ضمن المحاولات الفاشلة الاخرى(٧٤) .

في الواقع، إن هذا السلوك الخارجي المتقلب الذي يبدو أن حزب العدالة والتنمية يتبناه تجاه إسرائيل ليس مثيرا للقلق، لان تركيا بعد عام ١٩٩١ وما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في عام ٢٠٠٢ ادركت اهمية جوارها الاقليمي وادرجت دول المنطقة من ضمن المرتكزات الاساسية لسياستها الخارجية، لذلك فانها لاتريد ان تتبنى مواقف واضحة فيما يخص علاقتها مع اسرائيل خوفا من ردود افعال الدول العربية والاسلامية في منطقة الشرق الاوسط، وفي نفس الوقت فانها تريد الحفاظ على علاقات تعاون مع اسرائيل حتى وان كانت لا تبدو كذلك في الظاهر ، لانها تدرك ايضا الاهمية الاستراتيجية لاسرائيل عسكريا واقتصاديا وامنيا.

على المستوى الداخلي، ومع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة اخذ الراي العام التركي يشكل رقماً صعباً في صنع السياسة الخارجية التركية.

ففي عام ٢٠٠٣ صوت البرلمان التركي تحت ضغط من الرأي العام التركي ضد السماح للولايات المتحدة بتنفيذ عملياتها في العراق انطلاقا من الأراضي التركية. واصبح صانعوا القرار الخارجي التركي اكثر عرضة للمساءلة عن القرارات الخارجية.

ومن ضمن التحولات الداخلية الاخرى، هو تمرير وتنفيذ حزم إصلاح داخلية واسعة وهامة من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية لغرض التعجيل بعملية الموافقة على طلب الانضمام الى الاتحاد الأوروبي. ولم تمهد مجموعة الإصلاحات هذه السبيل للرقابة المدنية النشطة على الجيش واستئصال المؤثرات التي تحد وتقيد بعض الحقوق والحريات الأساسية في الدستور، بل أطلقت أيضا دافعا جديدا بين صانعي السياسة الخارجية لإعادة العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي. هذا الامر الذي كان سببا رئيسياً لعزلة تركيا في تسعينيات القرن الماضي نتيجة لقمة لوكسمبورغ التي استبعدت تركيا التي كانت تحاول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأدى هذا الاستبعاد إلى ازدياد الاحتجاجات عند الجمهور التركي تجاه دول الغرب وأثبط العديد من المحاولات للحكومة التركية في إقامة علاقات مع الاتحاد الأوروبي. حتى ان السياسة الخارجية التركية اوقفت عن مواصلة العلاقات الثنائية مع بعض الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربى(٧٥).

ان ادراك هذه المتغيرات من قبل الحكومة الاولى لحزب العدالة والتنمية، دفع بها الى استيعاب الراي العام وادارك دوره في صنع القرار الخارجي التركي. وقد أدى الجمع بين إرساء وترسيخ مبادئ واسس العملية الديمقراطية في تركيا وسياستها الخارجية مع ثورة تكنولوجيا المعلومات إلى خلق رأي عام متيقظ وحازم بشأن قضايا السياسة الخارجية. وفي المقابل، فإن هذا الرأي العام الجديد لديه القدرة على التأثير على صناع القرار. علاوة على ذلك، فان تزايد تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية التركية، ادى الى ازدياد مشاركة المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص في عملية صنع السياسة الخارجية(٧٦).

ولم تقتصر التحولات الداخلية على هذا الامر، بل تعدت ذلك من خلال تزايد نفوذ الموظفين المدنيين والمسؤولين المنتخبين في صنع السياسة الخارجية. وتحجيم

نفوذ القيادات العسكرية المهيمنة على صنع السياسة الخارجية وسياسة الأمن القومي تدريجيا، وباتت الجهات المدنية المنتخبة هي الفاعل الاساس في صنع القرار الخارجي.

اما فيما يخص الجانب الاقتصادي، فقد ادرك حزب العدالة والتنمية ان الإخفاقات السياسية التي القت بظلالها لسنوات عديدة على المشهد السياسي التركي ادت الى تراجع الدور الخارجي لتركيا، اذ كان للاخفاقات السياسية خلال عقد التسعينات تأثير سلبي واضح على عدد من المجالات، والتي كان ابرزها الاقتصاد. اذ خلال تلك الفترة، تُرِك ارتفاع التضخم، وتراكم الدين الخارجي وزيادة عجز الحساب الجاري، الاقتصاد التركي عرضة لصدمات محلية ودولية. وأخفقت سلسلة من الحكومات الائتلافية في اتخاذ التدابير اللازمة والسياسات الملائمة لمعالجة هذا الموضوع. وقد ادى هذا الامر الى ان تشهد تركيا احدى أشد الأزمات الاقتصادية في عام ٢٠٠١. عقب هذه الازمة مباشرة، أسفرت انتخابات ٢٠٠٢ البرلمانية عن إخفاق أحزاب سياسية عديدة في تأمين تمثيل لها بالمجلس التشريعي الوطني، وهكذا فتحت الانتخابات صفحة جديدة في تاريخ البلاد السياسي بفوز حزب العدالة والتنمية فوزًا ساحقًا في انتخابات ٢٠٠٢، وشرع الحزب في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات تضمنت الجانب السياسي، والاقتصادي، وغيرها من المجالات الرئيسة التي يشار إليها مجتمعة بـ«تركيا الجديدة». ووضعت الانتخابات نهاية لتعاقب الحكومات الائتلافية التي شلّت البلاد لفترة احد عشر عامًا ، فاتخذ حزب العدالة والتنمية خطوات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي. خلال هذه الفترة وضعت الحكومة لوائح جديدة للنظام المصرفي، بهدف الانضباط المالي وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة، ودشنت سياسات الحكومة فترة من النمو المتواصل. في هذه الأثناء، اتخذ حزب العدالة والتنمية تدابير لتعزيز المالية العامة، وزيادة فعالية المؤسسات العامة، وتجنب الوقوع في فخ المديونية(٧٧).

واخذ الاقتصاد التركي شيئا فشيء يتنامى الى ان باتت تركيا تعرف على انها قوة اقتصادية هامة في النظام الدولي(٧٨)، وبدأ بعض الخبراء البارزين في المجال

الاقتصادي التعبير عن الدور الجديد للقوة الاقتصادية لتركيا. اذ توقع جاك غولدستون أن تكون (تركيا وإندونيسيا والمكسيك والبرازيل والهند) المجموعة التالية من مراكز الجاذبية الاقتصادية في النظام الدولي الجديد (٧٩)، في حين توقع الخبير الاقتصادي جيم أونيل بان تكون (المكسيك وإندونيسيا ونيجيريا وتركيا)، من عمالقة الاقتصاديات الناشئة في العقد المقبل (٨٠). وفي دراسة أخرى، اعتبر "صندوق مارشال الألماني" ان (تركيا والبرازيل والهند وإندونيسيا)،تعتبر من لبنات البناء الاساسية في الاقتصادي العالمي وركز على تركيا ومكانتها فيما يتعلق بالقوى الكبرى للنظام الدولي خصوصا بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة (٨١).

وقد أثرت أزمة ٢٠٠٨ المالية العالمية في الاقتصاد التركي بشكل رئيس من حيث العلاقات التجارية بدرجة ما، وأدت في ٢٠٠٩ إلى ركود بلغ ٤.٨ بالمئة، لكن سرعان ما شرعت تركيا بالسعي للوصول إلى أسواق جديدة على أمل إيجاد بدائل للاتحاد الأوروبي – وهو الكتلة التجارية التي تضم الغالبية العظمى من حجم التجارة الخارجية للبلاد– . وقد أسهم إنشاء صلات تجارية مع أسواق جديدة، وازدياد حجم الطلب المحلي والصادرات في تعافي الاقتصادي التركي. وخلال الاعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١، سجل الاقتصاد التركي نموًّا سنويًّا بمعدل ٨.٥ بالمئة ليصبح ثاني أسرع اقتصاد نموًّا في العالم، بعد الصين التي بلغ نموّها ٩.٢ بالمئة في ٢٠١١. وواصل اقتصاد تركيا وتيرة نموّه بفضل التزام الحكومة بالانضباط المالي والسياسة الاقتصادية المتّسقة، بينما تأثرت دول منطقة اليورو تأثرًا شديدًا جراء الأزمة المالية العالمية. وبالرغم من تحقيق الاقتصاد التركي نموًّا متواضعًا بلغ ٢.٢ بالمئة في ٢٠١٢ وأخفق في تلبية التوقعات، إلا أن هذا الأداء عرض تنويع الأنشطة الاقتصادية المختلفة في تركيا وأظهر حراكًا نسبيًّا لهياكل البلاد الاقتصادية (٨٢).

وفقاً لما سبق، يمكن تلخيص اهم مرتكزات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية كالاتي:

١. اطلاق الحريات الداخلية والتوفيق بين الحريات والامن.
٢. انتهاج سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار.

٣. اتباع سياسة خارجية متعددة المسالك.

٤. اعادة تعريف الدور التركي اقليميا ودوليا.

٥. الانتقال من الدبلوماسية الجامدة الى الدبلوماسية الفعالة النشطة.

٦. التركيز على الجانب الاقتصادي.

اليوم، تمثل السياسة الخارجية التركية الحالية خروجا كبيرا عن التوجه السابق للسياسة الخارجية، ولا سيما فيما يتعلق بتأمين العلاقات الخارجية. اذ ازداد الميل إلى التهديد باستخدام القوة الصلبة، في التعامل مع القضايا الخارجية (التدخل العسكري في الموصل على سبيل المثال). وأصبح استخدام أدوات المواجهة، مطروح دائماً وهو الذي كان غائبا بشكل خاص في التسعينيات، نظرا للدور الهام الذي يتمتع به الجيش في صنع السياسة الخارجية في الوقت الحاضر. ومن الممكن القول، ان النقلة النوعية الحقيقية التي لوحظت في السياسة الخارجية التركية الحالية هي التمتع بعلاقات دولية أكثر تنوعا واكثر تعددا في اتجاهاتها. كذلك، تركز تركيا على تحسين علاقاتها مع البلدان المجاورة، والتشديد على الحوار والتفاوض كوسيلة لحل المنازعات.

لا شك، ان السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية لا تظهر علامات بارانويا ولا يبدو أنها تتأثر على الإطلاق من قبل متلازمة سيفريس. وحزب العدالة والتنمية هو ليس الوحيد الذي ينبغي أن ينسب له هذا الفضل في هذا التطور الإيجابي للسياسة الخارجية التركية، اذ ان تأثير الاتحاد الأوروبي، على تركيا لايجاد برامج وخطط إصلاح، ساعد على كبح سلطة الجيش، وانتهاج السبل السلمية لتسوية المنازعات. وعلاوة على ذلك، يبدو أن المؤسسة العسكرية نفسها لم تعارض هذه التحركات والتوجهات، باستثناء بعض أحزاب المعارضة.

وباختصار، فإن رؤية ومرتكزات السياسة الخارجية التركية التي طرحها وانتهجها حزب العدالة والتنمية، سهلت من إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتقارب وجهات نظر الجيش والنخب الحاكمة بشأن العديد من القضايا الخارجية. وعلى أية حال، بدأت تركيا تلعب ادوارا مهمة ومؤثرة اقليميا وباتت تؤدي دورا استباقيا في صون

السلم والاستقرار في المنطقة، وهذا بدوره اسهم في تحسين مصداقية تركيا في نظر الغرب والولايات المتحدة ودول المنطقة.

الخاتمة والاستنتاجات

في فترة مابين الحربين العالميتين، كان المرتكز الاساس لسياسة تركيا الخارجية هو بناء تحالفات مرنة من اجل البقاء والحفاظ على سيادة واستقلال تركيا. واستطاعت تركيا اتاتورك موازنة التهديدات الخارجية بمساعدة التحالفات والتي شكلت عاملا حاسما في بلورة السياسة الخارجية التركية في تلك الفترة. كذلك، فقد حاولت تركيا الالتزام بالمبادئ الكمالية وتطبيقها والتي كان من اهمها اعتماد سياسة خارجية تقوم على أساس تحقيق التوازن بين جهدين متزامنين خلال العقود الأولى بعد تأسيسها: (١) بناء المجتمع والدولة على أساس القيم الغربية، ٢) حل بعض المشاكل من بقايا التراث العثماني، مع جيرانها من خلال الوسائل السلمية، والعمل على تصوير نفسها كعضو مؤثر في المجتمع الدولي. وقد سهل اتساق النخب الحاكمة المؤدلجة والمتعاقبة في تنفيذ هذا البرنامج. وقد تبلورت السياسة الخارجية التركية في ما بين الحربين العالميتين انطلاقا من مرتكزين اساسيين (الحياد وعدم التدخل وبناء علاقات وثيقة مع الغرب والولايات المتحدة)، وكان التركيز منصباً على القضايا الداخلية اكثر من الخارجية منها. وقد سمح الوضع التقليدي للنظام الدولي انذاك بالتدخل في الشأن الداخلي التركي.

بعد الحرب العالمية الثانية والتغيرات التي اصابت ميزان القوى في النظام الدولي، أجبرت تركيا على إعادة تقييم مرتكزات سياستها الخارجية. اذ باتت في مواجهة التهديد السوفياتي لأمنها، مما دفعها بالتخلي عن موقفها المحايد وسعت إلى إقامة تحالفات دائمة لتحقيق التوازن في وجه التهديدات السوفياتية. وبالتالي انشاء تحالفات متينة مع الولايات المتحدة والغرب.

وبعد الانتقال إلى الديمقراطية الجديدة في عام ١٩٦٠ والتي اتاحت تعدد الأحزاب، كان التعامل مع السياسة الخارجية التركية بعناية من قبل النخبة الحاكمة،

لكن دون النظر إلى السياسة المحلية. وكانت الخصائص الهيكلية للنظام الدولي ذات أهمية قصوى في تحديد السياسة الخارجية التركية بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٠. وبعد أزمة الصواريخ في عام ١٩٦٣ وأزمة قبرص في عام ١٩٦٤، أدركت الحكومات التركية ضرورة وجود أجندة أكثر تنوعا للسياسة الخارجية. وتبعا لذلك، تم اعتماد "سياسة خارجية متعددة الأوجه".

وقد أدى حل الاتحاد السوفياتي، وما ترتب على ذلك من انتهاء الحرب الباردة، إلى تحولات هيكلية في النظام الدولي بعد عام ١٩٩٠. اذ ان التوازن الثنائي قد انهار، وادى هذا الامر الى ايجاد ما يسمى بفراغ السلطة في مناطق البلقان والقوقاز والشرق الأوسط. وكان لهذه التطورات أثر كبير على السياسة الخارجية التركية، مما خلق تحديات أمنية وفرصا جديدة. وفي الوقت نفسه، فإن الأهمية النسبية لتركيا بالنسبة للغرب انخفضت بشكل كبير بعد انتهاء الحرب الباردة. فضلا عن ظهور تهديدات جديدة من الشرق، والتي ادت الى انخفاض الدعم الغربي لتركيا. في نفس الوقت اتاح الوضع الجديد في فترة ما بعد الحرب الباردة لتركيا فرصا جديدة. ومن الواضح إن التحول الخطير يمكن أن يلاحظ في انتقال السياسة الخارجية التركية من الموقف الدفاعي النشط "إلى سياسة خارجية أكثر حزما". وشمل هذا التحول مشاركة تركيا في القضايا الإقليمية وأخذ زمام المبادرة في قضايا المنطقة.

ومنذ فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام ٢٠٠٢، حاول الحزب إعادة صياغة مرتكزات السياسة الداخلية والخارجية والتي سادت منذ تأسيس الجمهورية التركية. وتم اعادة تشكيل وصياغة السياسة الخارجية والمحلية في تركيا استنادا إلى التعامل مع العديد من القضايا. فعلى المستوى الداخلي، ادرك حزب العدالة والتنمية ضرورة التعامل مع عدد من المشاكل الرئيسة، مثل: (عدم وجود أحزاب سياسية مستقرة مع دعم انتخابي واسع، واعادة تقييم وزن وتاثير المؤسسة العسكرية في السياسة المحلية ومعالجة المشاكل المتعلقة بالجانب الاقتصادي ... الخ). وبالفعل فقد نجح حزب العدالة والتنمية الى حد كبير في معالجة هذه الملفات. على المستوى الخارجي، بدا حزب العدالة والتنمية باعادة تقييم ورسم علاقات تركيا مع الولايات

المتحدة واسرائيل ودول الغرب وروسيا وجمهوريات اسيا الوسطى. وبالتالي، فان جميع هذه التطورات والمتغيرات فرضت على حزب العدالة والتنمية اعادة ترتيب اولويات السياسة الخارجية التركية والنظر والتمحيص جيدا في مرتكزاتها.

Abstract

This study argues that changes in the international order and the new security challenges in the post-Cold War period have given Turkey a new strategic and security perspective, which has been reflected on its foreign policy. Therefore, it is possible to refer to two basic stages that were the basis for the crystallization of Turkish foreign policy in the post-Cold War era: first, the stage in which the definitions of interests and threat perceptions have acquired an increasingly regional character for Turkey, secondly, the process in which Turkey has increasingly identified itself as an active regional power. Accordingly, the study will examine the bases of Turkish foreign policy under different historical periods to find out the reasons for the transformation and transition in Turkish foreign policy.

KEY WORDS Turkish Foreign Policy, Change, Foreign Policy Analysis, Determining Factors, Coup D'etat, International Setting, Economic Structure, Decision-Making System.

(المصادر)

1. Ayla Gol., a short summary of Turkish foreign policy: 1923-1939, nternational Herald Tribune,.July 13, 1992, p.57.

2. Hurewi tz, J.c., Diplomacy in the Near and Middle East, VoL.2, London, D. Van Nostrand Company, 1958. P.143

3. S.F. Evans, The Slow Rapproc'hement: 8ritaln and Turkey in the Age of Kemal Atatürk, 1919-1939, Heverley, 1982, p.93.

4. Hurewi tz.,op.cit.,p.226.

5. Z. Eric Jan, Political Opposition in the Early Turkish Republic: Th e Progressive Republican Party, 1924–1925, Brill, New York, 1991. p.526

6. Davut Han Aslan, Bugra Selcuk, reflection of the second world war on Turkey's foreign policy, Vistula University – Warsaw, Poland, 2014; 1(39): p.p138-151

7. Ibid. p.148

* **ترتب على ادخال تركيا في عقيدة ترومان حصولها على** الدعم المالي الأمريكي، الذي استمر مع خطة مارشال (١٩٤٨). وبلغ مستوى المساعدة الاقتصادية **لتركيا وفقا لمبدا ترومان** نحو ٢٢.٢ مليون دولار. وارتفع هذا الرقم إلى ٢٣٦ مليون دولار في عام ١٩٤٩، ثم وصل في وقت لاحق في عام ١٩٥٠ إلى ذروته عند ٥١٠ ملايين دولار. مع خطة مارشال، بدأت المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا أيضا. غير أن مستوى المعونة العسكرية كان أعلى بكثير من المعونة الاقتصادية. وفي السنة الأولى من الخطة، تلقت تركيا مساعدات عسكرية بقيمة ٤٩٧ مليون دولار مقابل نحو ٢٤ مليون دولار من المساعدات الاقتصادية.

للمزيد من المعلومات حول الموضوع انظر :

Brown, Cameron S., The One Coalition They Craved to Join: Turkey in the Korea War‖, Review of International Studies, Vol.34, 2008. pp.89-108

8. Kemal Kirisci, The End of the Cold War and Changes in Turkish Foreign Policy Behaviour, foreign policy institute, turkey, November 29th, 2016: http://foreignpolicy.org.tr/the-end-of-the-cold-war-and-changes-in-turkish-foreign-policy-behaviour-kemal-kirisci/
9. Bal, Idris, Turkish Foreign Policy in Post Cold War Era, Brown Walker Press, Boca Baton, Florida.2004.p.p47-49.
١٠. فرانك تاجو، سياسة تركيا الخارجية بين الشرق والغرب، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥، ص٨-٢٢.
١١. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨١، ص٢٧.
١٢. خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، مكتبة الاسد، دمشق، ١٩٩٩، ص ٣٢.
13. Brown, Cameron S., op.cit. pp.89-108
14. Ibid, pp.89-108
١٥. اسماعيل صبري، الناتو والاستراتيجية البحرية السوفيتية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩، كانون الثاني ١٩٧٠، ص١٠٠.
١٦. جلال عبدالله معوض، تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج، شؤون عربية، العدد ٦٧، ايلول ١٩٩١، ص٥٢.
١٧. احمد نوري النعيمي، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠،، ص ٧٠-٨٢.
18. P. M. Holt, political and social change in modern Egypt, oxford university press, 1968, pp.145-152.
١٩. احمد نوري النعيمي، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.
20. Hale William, Turkish Foreign Policy: 1774 -2000, Frank Cass, London, 2000.
21. Aydin Mustafa, Determinants of Turkish Foreign Policy: Changing Patterns and Conjunctures during the Cold War, Middle Eastern Studies, Vol.36 (1),2000. pp.103-139.
٢٢. خليل علي مراد، الازمة القبرصية الاولى وانعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة، مجلة دراسات تركية، العدد(١١)، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩١، ص٤٦.
23. Aydin, Mustafa, op.cit.
24. Aydin, Mustafa, Foucault's Pendulum: Turkey in Central Asia and Caucasus. Turkish Studies, Vol.5 (2),2004., pp.1-22
25. Hale, William, op.cit.
* ووفقا لاستراتيجية "الانتقام الشامل" التى تبنتها منظمة حلف شمال الاطلسى (الناتو)، فان اي هجوم نووى على الولايات المتحدة سوف يلبى باستجابة نووية ضخمة تلقائية من الناتو.
٢٦. نزار اسماعيل عبداللطيف، الدور التركي الجديد في حلف الناتو، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد الخامس عشر، ١٩٩٧، ص١١.
٢٧. فرانك تاجو، مصدر سبق ذكره، ص ١٦-٢٠.
٢٨. مركز البحوث والمعلومات، دور تركيا في تنفيذ استراتيجية استخدام قوات الانتشار السريع الاميركية، بغداد، ١٩٨٤، ص٨٧. ايضاً يُنظر: مجلة الوطن العربي،، العدد(٢٥٤)، ٣١ كانون الاول ١٩٨١،ص٥٦.
29. P. Robins, 'The Overlord State: Turkish Policy and The Kurdish Issue', International Affairs, Vol. 69, No. 4 (1993), pp. 292-2

٣٠. رضوان، وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، الطبعة الأولي، لبنان، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2006، ص٢٢٤.

٣١. اسماعيل فرج، رسائل من ميت تهز تركيا، المسلمون، العدد ١٢٣١، ٧ يونيو، ١٩٩١، ص٥.

٣٢. جاسر الشاهد، السياسة التركية تجاه جمهوريات آسيا، السياسة الدولية العدد ١٣١ يناير ١٩٩٨، ص ٤٣.

٣٣. رواء زكي يونس الطويل، اقتصاد تركيا ومستقبل العلاقات العراقية التركية، دار زهران، عمان، 2010.

34. Hale, William, op. cit.

35. Sayari Sabri, Turkish Foreign Policy in the Post-Cold War Era: The Challenges of Multi-Regionalism, Journal of International Affairs, Vol. 54 (1), 2000.

36. Hale William, op.cit.

37. Larrabee F. Stephen, Lesser, Ian O., Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty, Rand Corporation, 2003.

38. Hale William, op.cit.

39. Davutoğlu Ahmet., Stratejik Derinlik: Türkiye'nin Uluslararası Konumu (Strategic Depth: Turkey's Role in International Politics), Istanbul: Küre Yayınları, 2001.

٤٠. كوثراني وجيه، موقع العلاقات العربية التركية في اطار العالم الاسلامي: العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص٤٥٠-٤٥٥.

٤١. التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٠، القاهرة، ١٩٩١، ص١٨٧-١٩٢.

٤٢. حسين الجميلي، البعد الاقليمي، في السياسة الخارجية التركية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة الثالثة عشر، العدد ٢٦، كانون الثاني ٢٠٠٢، ص٢٤-٢٦.

٤٣. خورشيد حسين دلي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

٤٤. نبيل محمد سليم، تطور العلاقات التركية الاميركية في ظل التغييرات الدولية الراهنة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص١٨٠-١٨١.

45. Hale William, Turkey, the Middle East and the Gulf Crisis, International Affairs (Royal Affairs of International Affairs, 1944 -), Vol.68 (4), 1992. pp.679 – 692

٤٦. جلال عبدالله معوض، تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

47. Athanassapoulou, Ekavi, American - Turkish Relations since the End of the Cold War, Middle East Policy, Vol. 8 (3), 2001.

48. Ibid.

49. Altunisik, Meliha, The Turkish – Israeli Rapprochement in the Post-Cold War Eral, Middle Eastern Studies, Vol. 36 (2), 2000, pp.172-191

50. Kirisci, Kemal, Post Cold-War Turkish Security and the Middle East, Middle East Review of International Affairs, May, 1997, Vol.1 (2).

51. Kirisci Kemal, Post Cold-War Turkish Security and the Middle East, op. cit.

٥٢. وزارة الخارجية العراقية / الدول المجاورة، العدد ٤٥٠، في ١٨/٧/١٩٩٢.

٥٣. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، شؤون تركية، عدد ٨، صيف ١٩٩٣، ص٩٠.

54. Piccoli Wolfgang, Alliance Theory: the Case of Turkey and Israel, Copenhagen Peace Research Institute, Working Papers., 1999.

55. Jung Dietrich, The Sevres Syndrome: Turkish Foreign Policy and Its Historical Legacies, 2003., AmericanDiplomacy.org, available at: http://www.unc.edu/depts/diplomatic/archives_roll/2003_0709/jung_sevres/jung_sevres.html

٥٦. احمد نوري النعيمي، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣

57. Hale William, op. cit.

58. Sezer Duygu Bazoglu, Turkish – Russian Relations: The Challenges of Reconciling Geopolitical Competition with Economic Partnership, Turkish Studies, Vol.1 (1), 2000. pp.59-82

59. Warhola James W. and William A.Mitchell, The Warming of Turkish – Russian Relations: Motives and Implications‖, Demokratizatsiya, Vol. 14 (1), 2006.
60. Hale William, op. cit.
61. Warhola James W. and William A.Mitchell, op. cit.
62. Larrabee F. Stephen and Lesser Ian O., op. cit.
٦٣. فيصل غازي، علاقة تركيا مع الاتحاد الاوربي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٤٥
٦٤. العلاقات التركية مع الاتحاد الاوربي، متوافر على موقع وزارة الخارجية التركية.
http://www.mfa.gov.tr/turkiye-ab-iliskilerine-genel-bakis-ar.ar.mfa
65. Heper Metin., "The Justice and Development Party Government and the Military in Turkey". Turkish Studies 6 (2). 2005.
٦٦. صوفيا بو علي و وفاء طوالبية، الدور الاقليمي لتركيا في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ٢٠١٠-٢٠١٥، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٦، ص ٤١-٤٢.
67. Robert S. Chase, Emily Hill, and Paul M. Kennedy, The Pivotal States: A New Framework for US Policy in the Developing World, New York: W. W. Norton & Company, 2000.
68. Immanuel Wallerstein, The Decline of American Power: The US in a Chaotic World New York: New Press, 2003.
69. Keyman E. Fuat., "Turkish Foreign Policy in an Era of Global Turmoil", SETA Policy Brief No 39, 2009. p.7.
70. Uzgel Ilhan., "Sıfır Sorunun Çöküşü" [the Collapse of Zero Problem Policy], Radikal Iki, 1 July 2012, available at: http://www.radikal.com.tr/Radikal.aspx?aType=RadikalDetayV3&ArticleID=1092971&CategoryID=42.
71. Yavuz M. Hakan., "Turkish-Israeli Relations Through the Lens of the Turkish Identity Debate", Journal of Palestine Studies 27 (1). 1997.
٧٢. هشام فوزي عبدالعزيز، دور التحالف التركي – الاسرائيلي في التصدي للنفوذ الاسلامي وعمليات الاكراد المسلحة في تركيا، مجلة البصائر ، جامعة البتراء، المجلد ٤، العدد٢، الاردن، ٢٠٠٠، ص ١٠-١٤.
٧٣. جريدة الشرق الاوسط، السبت ٢٤ ذو الحجة ١٤٢٢ هـ ٩ مارس ٢٠٠٢ العدد ٨٥٠٢.
74. Yavuz, M. Hakan., op. cit.
٧٥. رجب باسل، دور تركيا في القضية الفلسطينية (دراسة)، وكالة سما الاخبارية، الخميس ٠٨ سبتمبر ٢٠١١ ٠٥:٢٤ م. متوافر على الموقع الالكتروني:/http://samanews.ps/ar/post/104814
٧٦. وصال نجيب العزاوي ، بنية النظام السياسي وصنع القرار في تركيا، قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، المجلد الثاني، العددان الخامس والسادس، صيف ٢٠٠٤، ص٢٤.
٧٧. احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية: الواقع والمستقبل، دار المناهل للطباعة والنشر، الاردن، ٢٠١٠، ص ١٣٥-١٣٨.
78. Nazan Susam avd Ufuk Bakkal, "Kriz Süreci Makro Değişkenleri ve 2009 Bütçe Büyüklüklerini Nasıl Etkileyecek", Maliye Dergisi, sayı 155, Temmuz-Aralık, 2008.
79. Charles A. Kupchan, No One's World: The West, The Rising Rest, and the Coming Global Turn, New York: Oxford University Press, 2012.
80. Jack A. Goldstone, "Rise of the TIMBIs," Foreign Policy, 2 December 2011, from http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/12/02/rise_of_the_timbis.
81. "The MINT countries: Next Economic Giants," BBC, from www.bbc.co.uk/news/magazine-25548060.
82. "The Global Swing States," Center for New American Security and The German Marshall Fund, Dec. 2012, from http://www.gmfus.org/archives/global-swing-states-brazil-india-indonesia-turkey-and-the-future-of-international-order/
٨٣. الاقتصاد التركي خلال عقد العدالة والتنمية، متوفر على الموقع الالكتروني: http://rouyaturkiyyah.com